ISLAMIC SCIENCES JOURNAL (2021) Vol (12) Issue (3) section (1) : 158-182
https://doi.org/10.25130/jis.21.12.3.1.8

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الأكاديمية العلمية

ISSN:2073-1159 *(Print)* *E-ISSN*: 2663-8800 *(Online)*
ISLAMIC SCIENCES JOURNAL
Journal Homepage: http://jis.tu.edu.iq

ISJ

The Tracts of Imam Al-San`ani Through his Writings on the Term Ali Al-Hafiz Ibn Hajar in Al-Hadith Al-Hasan- Collection and Critical Study-

Imad Abbas Qadir[1]

The Sunni Endowment Office, Iraq.

Dr. Adeeb M. Hassan [*2]

Department of Hadith and its Sciences, College of Islamic Sciences, Tikrit University, Salah Al-Din, Iraq.

KEY WORDS:

Traces, good hadith, general and specific, takbeers of Eid, response .

ARTICLE HISTORY:
Received: 6/10 /2020
Accepted: 21/ 10 / 2020
Available online:12 / 4 /2021

ABSTRACT

In this research, we dealt with the tracts of Imam al-San`ani through his books on the term Ali al-Hafiz Ibn Hajar on al-Hadeeth al-Hasan.

The first topic was to define the concept of tracking linguistically and idiomatically, and to define the hafiz Ibn Hajar and Imam al-San`ani, and it consisted of three demands. The second topic came to talk about the definition of good hadith. The third topic was concerned with the general and specific between the correct and good hadith . The fourth topic was about the hadith of katheer bin Abdullah in Takbirat the Eid between the correct and good, and the fifth study on the indications of good hadith and the response to Abu Al-Fath Al-Yamari, then the conclusion, and then the sources.

* Corresponding author: E-mail: **adeebalhasany@tu.edu.iq**

ISLAMIC SCIENCES JOURNAL (2021) Vol (12) Issue (3) section (1) : 158-182
https://doi.org/10.25130/jis.21.12.3.1.8

تعقبات الإمام الصنعاني من خلال مؤلفاته في المصطلح على الحافظ ابن حجر في الحديث الحسن- جمع ودراسة نقدية-

عماد عباس قادر

ديوان الوقف السني, العراق.

أ.د. أديب محمد حسن

قسم الحديث وعلومه, كلية العلوم الإسلامية, جامعة تكريت, صلاح الدين, العراق.

الخلاصة:

تناولنا في هذا البحث تعقبات الإمام الصنعاني من خلال كتبه في المصطلح على الحافظ ابن حجر في الحديث الحسن، واعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الاستقرائي بالإضافة إلى المنهج النقدي والتحليلي، في جمع التعقبات، ودراستها، وقد تألف من مقدمة وخمسة مباحث وخاتمة.

فكان المبحث الأول لتحديد مفهوم التعقب لغة واصطلاحاً، وللتعريف بالحافظ ابن حجر والإمام الصنعاني, فتكوَّن من ثلاثةِ مطالب، ثم جاء المبحث الثاني للحديث عن تعريف الحديث الحسن، وأما المبحث الثالث فعن العموم والخصوص بين الحسن والصحيح من وجه، وتناول المبحث الرابع ما يتعلق بحديث كثير بن عبد الله في تكبيرات العيد بين الصحة والحُسْن، والمبحث الخامس عن مظان الحديث الحسن والرد على أبي الفتح اليعمري، ثم كانت الخاتمة، وبعدها المصادر.

الكلمات الدالة: التعقبات, الحديث الحسن, العموم والخصوص, تكبيرات العيد, الرد .

المقدمة

الحمد لله له العقبى، والصلاة والسلام على من جائنا بالبشرى، وعلى آله وصحبه اولي الاحلام والنهى، ثم اما بعد:

اهتم علماء الحديث في عموم مصنفاتهم بالسنة النبوية المطهرة، وأفردوا مؤلفات خاصة للرد والتعقيب، والاستدراك والتذنيب، ومن هؤلاء العلماء الإمام محمد بن إسماعيل الصنعاني (ت ١١٨٢هـ)، ففي كتبه في مصطلح الحديث، تعقب الحافظ ابن حجر(ت٨٥٢هـ) في الحديث الحسن , وقد يكون مصيباً في تعقبه أو مخطئاً.

ولا يخفى ما في التعقبات من فرائد وفوائد؛ فكان من دواعي اهتمامنا بعد توفيق الله تعالى، أن يكون موضوع بحثنا بعنوان: "تعقبات الإمام الصنعاني من خلال مؤلفاته في المصطلح على الحافظ ابن حجر في الحديث الحسن– جمعا ودراسة نقدية " , فهو بحث لم تتم دراسته سابقاً، ولقد قدم هذا الإمام الجليل للسنة المشرفة خدمة جليلة وعظيمة ، من خلال مؤلفاته, وبرع في تعقباته واستدراكاته ونقده لآراء الأئمة السابقين له، فجزاه الله عن الأمة خير الجزاء .

منهج البحث:

١- قمنا باستقراء وتتبع كتب الإمام الصنعاني الثلاثة في مصطلح الحديث, والتي هي: "توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار", وهو آخرها , وكان له النصيب الأكبر من التعقبات والنقل؛ و"إسبال المطر على قصب السكر" وهو أوسطها من حيث التصنيف والحجم, و" ثمرات النظر في علم الأثر", وهو أسبقها تأليفا, وأصغرها حجما, حيث تتبعنا المواطن التي تعقب فيها الإمام الصنعاني على الحافظ ابن حجر.

٢-نذكر كلام الحافظ ابن حجر أولاً, ثم تعقب الصنعاني عليه, ثم نذكر أقوال أهل العلم التي تخص المسألة المتعلقة بالتعقب, ثم ترجيح أحد الطرفين وفق كلام العلماء المتعلق بالمسألة.

٣- نقَدِّم إنْ تطلَّب الأمر تمهيدا بسيطا يوضح مناسبة كلام الحافظ ابن الحجر المتعقَّب عليه , ثم نعَقِّبه بتعقب الصنعاني.

٤-ما نذكره من أقوال العلماء في مناقشة المسألة ؛ نرجعها قدر الإمكان إلى مصادرها من مصنفات أولئك العلماء , وإلا فلمن نقلها.

٥- عَزونا الآيات إلى مواضعها من المصحف الشريف برواية حفص عن عاصم بذكر السورة ورقم الآية في الحاشية .

٦- خرجنا الأحاديث والآثار الواردة في البحث وعزوناها إلى كتب الحديث المعروفة, فما كان في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت به, وإن كان في السنن الأربعة أو أحدها اكتفيت به, وإن لم يكن في الكتب الستة ؛ خرجته من مصدره، فنذكر الكتاب والباب والجزء والصفحة ورقم الحديث.

٧- نذكر اسم الكتاب مع ذكر الجزء والصفحة، عند الاحالة اليه في الهامش اما بطاقة الكتاب فاكتفينا بذكرها في المصادر، دون ذكرها في الهامش، خشية الاطالة.

خطة البحث: اقتضت طبيعة البحث أن تكون خطته على النحو الآتي:

المقدمة: وبينا فيها موضوع البحث، ومنهجنا فيه، وخطة البحث.

المبحث الأول: تعريفات, وتضمَّن ثلاث مطالب,

المطلب الأول: تعريف التعقبات لغة واصطلاحا

المطلب الثاني: ترجمة الحافظ ابن حجر-رحمه الله-

المطلب الثالث: ترجمة الإمام الصنعاني-رحمه الله-

المبحث الثاني: في تعريف الحديث الحسن

المبحث الثالث: العموم والخصوص بين الحسن والصحيح من وجه

المبحث الرابع: حديث كثير بن عبد الله في تكبيرات العيد بين الصحة والحُسْن

المبحث الخامس: في مظان الحديث الحسن والرد على أبي الفتح اليعمري

الخاتمة، ثم المصادر.

المبحث الأول: تعريفات

المطلب الأول: تعريف التعقبات لغة واصطلاحا

التَّعَقُّبات لغة: جمع تعقيب، وهي من "عَقِبَ" الذي يدلُّ في اللغة على معانٍ عدَّةٍ؛ منها: آخِر الشيء؛ فقد جاء في كتاب الصحاح (عاقبة كلِّ شيء: آخِرُه، وقولهم: ليست لفلانٍ عاقبةٌ؛ أي: وَلَد), ومنها: التناوب والتتابُع: والعُقْبَةُ: النوبة؛ تقول: تمَّت عُقبتُك، وهما يتعاقبان كالليل والنهار، وعاقَبْتُ الرجل في الرِّحلة، إذا ركبتَ أنت مرَّةً، وركب هو مرَّة، ومنها: النَّقْض والرَّد: وجاء في مختار الصحاح: يُقَال: عَقَّب الحاكِم على حُكْمِ مَن قَبلَه؛ إذا حَكَمَ بعد حُكْمِه بغيره، أيْ: لا أحَدَ يتَعَقَّب حُكْمَه بنقضٍ ولا تَغيير[١].

التعقبات اصطلاحاً: إنَّ مُصطلحَ التَّعَقُّبات له آفاقٌ رَحبةٌ، تَستَوعِبُ جملةً من المصطلحاتِ والألفاظِ، ومن تلك المصطلحات: **الاسْتِدراك**[٢], و**الاستخراج**[٣], **والنقد**[٤].ومن خلال ما تقدَّم وغيره، يمكن القول: إنَّ السِّياق العلميَّ لمصطلحِ " تَعَقُّبات" لا يَنْفَك عن معناها اللغويّ، فهي

---

(١) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مادة عقب١/١٨٤، و ينظر: مختار الصحاح، ٢١٣/١.

(٢) كتاب التعريفات، ١/ ٢١.

(٣)ينظر: فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي،٥٧/١.

(٤)ينظر: موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ٢٧٤/١.

بذلك تعني: تَتَبُّع عالِمٍ متأخِّرٍ لعالِمٍ متقدِّمٍ بالتَّعليق على ما كَتَبَه تصويبًا، أو تخطئةً، أو تهذيبًا، وإنْ كان الشائع في استعمالها، والغالب في استخدامها: أنها تُطلق على نقد ما كتبه الغير.

المطلب الثاني: ترجمة الحافظ ابن حجر – رحمه الله تعالى–

إسمه وكنيته ولقبه: أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي ابن محمود بن أحمد بن حجر، كنيته أبا الفضل, وكناه شيخه العراقي بابي العباس، وكناه آخر أبا جعفر، وهو شذوذ(١)، وكان يلقب بشهاب الدين(٢).

نسبه : قال السخاوي: (فقرأت بخط صاحب الترجمة –رحمه الله– رأيت بخط والدي أنه كِنانيُّ الأصل، يعني بكسر الكاف، وفتح النون، وبعد الألف نون ثانية. وكتب شيخنا مرة، الكنانيّ)(٣), وذلك نسبة لقبيلة كنانة العربية, وينسب إلى عسقلان: نسبة لمدينة عسقلان وهي مدينة بساحل الشام من فلسطين.

مولده: فهو في الثاني والعشرين من شعبان سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة بمصر بالقرب من دار النحاس والجامع الجديد, والمنزل الذي ولد فيه بمصر معروف، استمر في ملك ابن حجر، ثم بيع بعده ، وانتقل منها إلى القاهرة حين تزوُّجه بأمِّ أولاده(٤)

نشأته : كان للحافظ ذكاءٌ نادر، وحفظ كامل، وسرعة بديهة، وغيرهما، ومع أنه لم يدخل الكتَّاب حفظ القرآن الكريم وله تسع سنين، وحفظ "عمدة الأحكام" للمقدسي، و"الحاوي الصغير" للقزويني، و"مختصر ابن الحاجب" الأصلي في الأصول، و"ملحة الإعراب" للهروي، و"منهج الأصول" للبيضاوي، وألفية العراقي، وألفية ابن مالك، و"التنبيه في فروع الشافعية"، وكان عمره اثنتي عشرة سنة وكانت بداية طلبه للحديث سنة ٧٩٣ هـ، غير أنه لم يقبل عليه إلا في سنة ٧٩٦هـ، فكان أن تتلمذ على خيرة علماء عصره، وكان شيخه في الحديث زين الدين العراقي الذي لازمه عشر سنوات، وحمل عنه جملة نافعة من علم الحديث سندًا ومتنًا وعللًا واصطلاحًا، وهو أول من أذن له بالتدريس في علوم الحديث عام ٧٩٧هـ. وشغل الكثير من الوظائف المهمة في الإدارة المملوكية المصرية، فقد تولى الإفتاء، وتولى القضاء، وقد انتهت إليه رئاسته، كما تولى الخطابة وعُنِيَ عناية فائقة بالتدريس.(٥).

شيوخه: اهتم الحافظ ابن حجر بذكر شيوخه وكان يردد أسماءهم في كتبه،ومن أبرزهم:

---

(١) ينظر: الجواهر والدرر ١٠٢/١.

(٢) المصدر نفسه ١٠٢/١

(٣) الجواهر والدرر ١٠٣/١.

(٤) ينظر: المصدر نفسه ١٠٤/١.

(٥) ينظر: الجواهر والدرر/ ٥٨١–٥٨٨.

١- عمر بن علي بن أحمد بن محم الإمام العلامة المعروف بابن الملقن, ت٨٠٤هـ[١]

٢- عمر بن رسلان بن نصير البلقيني، أبو حفص، شيخ الإسلام ،(ت ٨٠٥ هـ)[٢].

٣- عبدالرحيم بن الحسين بن عبدالرحمن العراقي، زين الدين الحافظ (ت٨٠٦هـ)[٣].

تلاميذه: وكان له كوكبة من التلاميذ الذين اصبحوا بعده اعلاما، إذ قطع طلابه الفيافي ليصلوا إليه وقد سرد السخاوي مشايخه سردًا، وكذلك سرد الآخذين عنه رواية ودراية مرتبين على حروف المعجم، حتى أوصلهم إلى الخمسمائة، ومن أشهرهم[٤]:

١- محمد بن عبد الرحمن بن محمد ، السخاوى الشافعي،(ت٩٠٢هـ)[٥].

٢- ابراهيم بن عمر بن حسن بن الرُباط البقاعى، (ت ٨٨٥هـ)[٦].

٣- زين الدّين الحافظ زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري السُنَيكي، (ت ٩٢٦هـ)[٧].

ثناء العلماء عليه: سنكتفي بذكر ثناء واحد من شيوخه وواحد من تلاميذه، فمن شيوخُه الحافظ العراقي قال عنه: (الإمامُ المحدِّثُ، المفيدُ المجيدُ الحافظ المتقن، الضابط، الثقة المأمون، شهاب الدين أحمد أبو الفضل ابن الشيخ الإمام العالم الأوحد المرحوم نور الدين علي ...فجمع الرُّواةَ والشُّيوخ، وميَّز بين النَّاسخ والمنسوخ. وجمع الموافقات والأبدال. وميَّز بين الثِّقات والضعفاء مِنَ الرِّجال، وأفرط بجِدِّه الحثيث، حتى انخرط في سلك أهل الحديث، وحصل في الزَّمن اليسير على علم غزير)[٨]، وقال عنه تلميذه العلامة برهان الدين البقاعي: (شيخُ الإسلام، وطرازُ الأنام، علمُ علمُ الأئمة الأعلام، شهابُ المهتدين مِنْ أتباع كل إمام، حافظُ العصر. وأستاذُ الدهر، سلطانُ العلماء، وملكُ الفقهاء، الذي إذا سلك بحر التَّفسير، كان التَّرجُمان، والآتي مِنْ فرائد فوائده بعقود الجُمان، أو ركب متن الحديث، كان أحمدَ الزَّمان. وأظهر من خفايا خفاياه ما لم يُسبق إليه أبو حاتم ولا ابن حِبّان...)[٩].

---

(١) ينظر: ٢٦- إنباء الغمر بأبناء العمر في التاريخ,٥/٤١-٤٦، وطبقات الشافعية , ٤/٣١، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع, /٥٠٨.

(٢) ينظر: إنباء الغمر ٥/١٠٥- ١٠٩، وطبقات الشافعية ١/١٧٣-١٧٤، والبدر الطالع ١/٥٠٦.

(٣) ينظر: إنباء الغمر ٥/١٧٠. ١٧٦، وطبقات الشافعية , ٤/٢٩، والأعلام, ١/١٤٨.

(٤) ينظر: الجواهر والدرر ٣/١٠٦٤- ١١٧٩.

(٥) ينظر: البدر الطالع ٢/١٨٤، و الأعلام للزركلي ٦/١٩٤.

(٦) ينظر: شذرات الذهب ٩/٢١٨، والبدر الطالع ١/١٩، والأعلام للزركلي ١/٥٦.

(٧) ينظر: شذرات الذهب ١٠/ ١٨٦، والبدر الطالع ١/٢٥٢، والاعلام للزركلي ٣/٤٦.

(٨)الجواهر والدرر ١/٢٧٠-٢٧١.

(٩)المصدر نفسه ١/٣٢٥-٣٢٦.

مؤلفاته: يعد الحافظ ابن حجر من المكثرين في التأليف، "وتصانيفه أكثر من أن تحصى، مع ما وهبه الله تعالى من الذكاء المفرط، ودقة الفهم، وسعة الاطلاع، وقد ذكر السخاوي[١] (٢٧٣) مؤلفًا له رحمه الله، منها ما يقع في مجلدات، ومنها ما يقع في أجزاء أو كراريس، وبعضها عبارة عن إجابة مستفيضة لسؤال، أو فوائد، أو حواشٍ، أو تعليقات، وهي ما بين مطبوع ومخطوط ومفقود, ولكثرة مؤلفات هذا الامام سأقتصر على إيراد ابرز مؤلفاته المطبوعة: فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تهذيب التهذيب، لسان الميزان، الإصابة في تمييز الصحابة، النكت على مقدمة ابن الصلاح، نخبة الفكر في علم الأثر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر.

وفاته: مات فى أواخر ذى الحجة سنة ٨٥٢ هـ وكان له مشهد لم يُرَ مثله من حضره من الشيوخ فضلا عمن دونهم وشهده أمير المؤمنين والسلطان فمن دونهما وقدم الخليفة للصلاة عليه , وتزاحم الأمراء والكبراء على حمل نعشه[٢].

المطلب الثالث: ترجمة الإمام الصنعاني – رحمه الله –

اسمه وكنيته ولقبه: محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد بن علي بن حفظ الدين بن شرف الدين بن صلاح ابن الحسن بن المهدي بن محمد بن إدريس بن علي بن محمد بن أحمد بن يحيى بن حمزة بن سليمان بن حمزة بن الحسن بن عبد الرحمن بن يحيى بن عبد الله بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب – رضي الله عنهم[٣]،: يكنى بـ"أبي إبراهيم", وإبراهيم أكبر أولاده، ويُلقب بالكحلاني[٤]، ثم الصنعاني[٥]، المعروف بالأمير, ويلقب أيضاً: بـ"المؤيد بالله"[٦] ، وهذا اللقب غير مشهور به .

نسبه : ينتهي نسبه إلى الْحسن بن علي بن أَبى طَالب رضي الله عَنْهُم.

مولده: ولد الامام ليلة الجمعة نصف جمادى الآخرة سنة ١٠٩٩هـ ، بكحلان.

نشأته: إنتقل مع والده إلى صنعاء سنة ١١٠٧هـ ونشأ فيها إلى أن مات ولهذا يقال له الصنعاني وأخذ عن علمائها ثم رحل منها وقرأ الحديث على أكابر علماء مكة والمدينة واستجاز منهم

---

(١) ينظر : المصدر نفسه ٢/٦٦٠-٦٩٥

(٢)ينظر: البدر الطالع ١/٨٧.

(٣)البدر الطالع ٢/ ١٣٣، وينظر: الأعلام للزركلي ٦/٣٨، ومعجم المؤلفين ٩/٥٦.

(٤)نسبة إلى مسقط رأسه كحلان،أشهر مدن اليمن، بينها وبين صنعاءأربعة وعشرون فرسخا. ينظر: ينظر: معجم البلدان٤/٤٣٩.

(٥)نسبة إلى صنعاء كونه عاش معظم حياته فيها والقياس أن يقال صنعاوي، فابدلوا النون من الواو الواو شذوذاً. ينظر: شرح شافية ابن الحاجب, ١/١٥٨, وسر صناعة الإعراب, ٢/٤٤١.

(٦)ينظر: البدر الطالع ٢/ ١٣٣، والأعلام للزركلي ٦/٣٨، ومعجم المؤلفين ٩/٥٦.

وارتبط بأسانيدهم وبرع في جميع العلوم وفاق الأقران وتفرد برئاسة العلم في صنعاء, وتظهر بالاجْتهاد وعمل بالأدلة ونَفَر عن التقْليد الْفقْهي وجرت له مع أهل عصره خطـوب ومحن. [١]

شيوخه : تلقى الصنعاني العلم عن عدد من العلماء داخل وخارج اليمن ومن أهمهم[٢]:

١- زيد بن محمد بن الحسن شيخ مشايخ صنعاء في عصره (ت ١١٢٣هـ).

٢- علي بن محمد بن العنسي الصنعاني البليغ القاضي، (ت ١١٣٩هـ).

٣- صلاح بن الحسين الأخفش العالم المحقق الزاهد (ت ١١٤٢هـ).

تلاميذه: ذَكَرَتْ كتب التراجم أعدادا كثيرة لمن تتلمذوا على ابن الأمير من أشهرهم[٣]:

١- أَحْمد بن صَالح بن مُحَمَّد الْمَعْرُوف بِابْن أَبى الرِّجَال، الصَّنعاني.

٢- السيد محمد بن إسحاق بن الإمام المهدي من أعيان علماء اليمن .[٤].

٣- محمد بن أحمد بن جار الله مشحم الصعدي ثم الصنعاني (ت ١١٨١هـ)[٥].

ثناء العلماء عليه: قال عنه الامام الشوكاني: (الإِمَام الْكَبِير، الْمُجْتَهد الْمُطلق، صَاحب التصانيف،... فَاق الأقران وَتفرد برئاسة الْعلم فِي صنعاء وَتظهر بِالِاجْتِهَادِ وَعمل بالأدلة وَنَفر عَن التَّقْلِيد وزيف مَالا دَلِيل عَلَيْهِ من الآراء الْفِقْهِيَّة)[٦]

مؤلفاته: له مؤلفات كثيرة تتجاوز المائة، إلا أن صديق حسن خان ذكر أن مؤلفاته نحو مئة مؤلف، ذكر أن أكثرها عنده في الهند، ولا شك أن كثيرا من مؤلفاته ومخطوطاته لا تزال محفوظة في بعض المكتبات العامة أو الخاصة لم تر النور إلى الآن ومن أهم مؤلفاته المطبوعة[٧]:سبل السلام شرح بلوغ المرام وقد اختصره من شرح البدر التمام للمغربي، إسبال المطر على قصب السكر، توضيح الأفكار في شرح تنقيح الأنظار، العدة على شرح العمدة، التحبير شرح على كتاب تيسير الوصول إلى جامع الأصول، الروضة الندية شرح التحفة العلوية.

وفاته: وبعد حياة حافلة بالعطاء والدعوة إلى الله تعالى توفي ابن الأمير رحمه الله تعالى في يوم الثلاثاء ثالث شهر شعبان سنة ١١٨٢هـ, وعمره ثلاثة وثمانين عاماً[٨].

---

(١) ينظر: البدر الطالع ١٣٣/٢، وكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون،٣٣٨/٦.

(٢) ينظر: البدر الطالع ١٣٣/٢.

(٣)ينظر: المصدر نفسه ٦١/١.

(٤)ينظر: المصدر نفسه١٢٧/٢.

(٥)ينظر: المصدر نفسه١١٦/٢.

(٦) المصدر نفسه/١٣٣.

(٧)ينظر: المصدر نفسه١٣٣/٢.١٣٨، والاعلام للزركلي ٣٩.٣٨/٦، ومعجم المؤلفين ٥٦/٩. ٥٧.

(٨)ينظر: البدر الطالع ١٣٩/٢.

المبحث الثاني: في تعريف الحديث الحسن

نقل ابن الوزير تعريف الخَطّابي للحديث الحسن فقال:(والحَسَن منه ما عُرف مخرجه, واشتهر رجاله, وعليه مدار أكثر الحديث, وهو الذي يقبله أكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء)[١]،ثم ذَكَر اعتراضَ" ابن دقيق العيد"[٢] عليه، فقال: (ليس في عبارة الخَطّابي كثير تلخيص, وأيضاً فالصحيح قد عُرف مخرجه واشتهر رجاله فيَدْخُل الصحيح في حَدِّ الحَسَن, وكأنه يريد ما لم يبلغ درجة الصحيح)[٣].

قال الصنعاني عما سبق: وقد أجاب عن هذا الشيخ أبو سعيد العلائي فقال[٤] : (إنّما يتوجَّه الاعتراض على الخطّابي؛ أنْ لو كان عَرَّف بالحَسَن فقط، أمَا وقد عَرَّف بالصحيح أولاً, ثم عَرَّف بالحسن فيَتعيَّن حَمْل كلامه على أنَّه أراد بقوله: ما عُرف مخرجه واشتهر رجاله "ما لَمْ يَبْلغ درجة الصحيح، ويُعْرف هذا من مجموع كلامه")[٥]، فأَوْرد عليه الحافظ ابن حجر[٦]:(أنَّه على تَسْليم هذا الجواب فهذا القدر غير منضبط)[٧] ، **فتَعَقَّبَه الصَّنْعانِيُّ بِقَوْلِه:** (ويقال للحافظ: وكذلك تعريفُك الحَسَن في "النخبة" وشرحها[٨] , بقولك: «فإنْ خَفَّ الضبط أي: قَلَّ مع بقية الشروط المتقدمة في حد الصحيح فحسن لذاته» , غيرُ مُنْضبط أيضاً, فإنَّ خِفَّة الضبط أمر مجهول, ومثله تعريف المصنِّف[٩] له في مختصره, والجواب: بأنَّه مِبْنيٌّ على العُرْف , أو على المشهور , , غير نافع , إذْ لا عُرْف في مقدار خِفَّة الضبط)[١٠].

أقوال العلماء في المسألة: قَبْل ذِكْر أقوال العلماء في خِفَّة الضبط , فإنَّه وإنْ لَمْ يَحْصُل الاتِّفاق في معنى خِفَّة الضبط ؛ لكنَّ غالبَ أهلِ العلم أطْلَقوا على خفيف الضبط ألفاظا مثل:" الصدوق", لأنَّ الصدوق: هو مَنْ يَهِمُ بَعْض الشيء؛ فَيَنْزل من رتبة الثقة إلى رتبة الصدوق , وهو ما صَرح به الحافظ , كما أنَّهم أطْلقوا عبارات أخرى تَدُل على خِفَّة الضبط , مِثْل : "ليس به بأسٌ, لا بأس به, مأمون، خيار... الخ", وعليه فإنَّ الكلام في الاحتجاج بالصدوق ومَنْ كان على صفته هو

---

(١) معالم السنن،شرح سنن أبي داود, ١/ ٦

(٢) الاقتراح في بيان الاصطلاح,١/ ٧

(٣) ينظر توضيح الأفكار ١/٤٣٥ .

(٤) قد ذكر هذا الحافظ في النكت على كتاب ابن الصلاح, /٤٠٤ .

(٥) توضيح الأفكار ١/٤٣٥-٤٣٦ .

(٦) النكت ١/ ٤٠٤ .

(٧) توضيح الأفكار ١/٤٣٦

(٨) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ١/٦٥ .

(٩) أي: ابن الوزير

(١٠) توضيح الأفكار ١/٤٣٦ .

الذي يَحُل إشكال اطلاق خفيف الضبط, هل هو مجهول أم معلوم لرَدِّ الاعتراض على تعريف الحافظ، ولقد اتفق من صنف في مراتب الجرح والتعديل على أن عبارة "صدوق" والألفاظ التي تماثلها هي من ألفاظ التعديل ، ثم اجتهدوا في موضعها في مراتب الجرح التعديل .

فمثلا ابن أبي حاتم وابن الصلاح: جعلاها في المرتبة الثانية. أما الذهبي والعراقي في المرتبة الثالثة, وأما ابن حجر فلأنَّه أضاف مرتبة الصحبة , فقد جعلها في الرابعة , والسَّخاوي لكثرة ما أضافه على سابقيه من ألفاظ جعلها في الخامسة. لكنهم متفقون على معناها.

قال ابن عدي:(وذَاْكر في كتابي هذا كل من ذُكِر بضرب من الضعف، ومَن اخْتُلِفَ فيهم. فَجَرَّحَهُ البعض وَعَدَّلَهُ البعض الآخر ولا يبقى من الرواة الذين لم أَذْكرهم إلا مَن هو ثقة أو صدوق)[١].

وقال ابن حبان:(وليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلاف أنَّ الصدوق المتقن إذا كان فيه بدعة ولم يكن يدعو إليها, أنَّ الاحتجاج بأخباره جائز، فإذا دعا إلى بدعته سَقَط الاحتجاج بأخباره)[٢]

وقال ابن أبي حاتم : (ومنهم الصدوق في روايته الوَرِع في دينه الثَّبْت الذي يَهِم أحياناً وقد قَبِله الجهابذة النُّقاد – فهذا يُحْتج بحديثه أيضاً)[٣], وقال بعد نقله لما أجاب به عبد الرحمن بن مهدي لَمّا سُئِل عن "خلدة" ثقة؟ فقال: (كان صدوقا وكان مأمونا، الثقة سفيان وشعبة. –فقال أبو محمد[٤]–: فقد أخبر أن الناقلة للآثار, والمقبولين على منازل, وأن أهل المنزلة الأعلى الثقات, وأن أهل المنزلة الثانية أهل الصدق والأمانة)[٥]، وقال السخاوي:(وقد اشتهرت رجاله بالعدالة، وكذا الضبط المتوسط بين الصحيح والضعيف)[٦]، وقال أيضاً:(وأما مُطْلق الحسن فهو الذي اتصل سنده بالصدوق الضابط المتقن غير تامهما)[٧] .

وقال البقاعي:(فإن شيخنا وصَفَ زيدا في "تقريب التهذيب" بأنه صدوق يهم، وليس بين هذه المرتبة ومرتبة من يقول فيه: ثقة أو ثبت إلا مرتبة واحدة، وحديث هذا الضرب حسن لذاته)[٨].

الترجيح: إن تعريف الحافظ ابن حجر للحسن, هو أفضل التعاريف وأقلها انتقادا , وقد اعتمد من بعده من المتأخرين على تعريفه, وكون خفة الضبط غير منضبطة, فقد تقدَّم أن العلماء أطلقوا

---

(١)الكامل في ضعفاء الرجال, ١/ ٧٨ –٧٩ .

(٢)الثقات ٦/١٤٠–١٤١.

(٣)الجرح والتعديل لابن ابي حاتم, ١/ ٦

(٤) أي: ابن أبي حاتم.

(٥)الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢/ ٣٧

(٦)فتح المغيث ١/ ٨٦

(٧)المصدر نفسه ١/ ٩٢.

(٨) النكت الوفية بما في شرح الألفية, ١/ ٢٦١

عَمَّن هذا وَصْفه: بالصدوق وألفاظٍ قريبة المعنى منه , وهي مرتبة الراوي الحسن, أي: قلة ضبط الراوي للحديث , فالصدوق : هو الذي لم يضبط حفظ الحديث ضبطا تاما, ولقد مَيَّز أهل الحديث بين تام الضبط وخفيفه , ولم يعتبروا أن خفة الضبط غير منضبطة عندهم وإن اختلفت عباراتهم التي أطلقوها على خفيف الضبط, فقال الإمام مسلم : (وقد ذكرنا من مذاهب أهل العلم وأقاويلهم في درجات الحفاظ من وعاة العلم ونقال الاخبار والسنن والآثار ما يستدل به ذو اللب على تفاوت أحوالهم ومنازلهم في الحفظ وبأسبابه, فيعلم أن منهم المتوقي المتقن لما حصل من علم, وما أدى منه الى غيره, وان منهم من هو دونه في رداءة الحفظ والتساهل فيه, وان منهم المتوهم فيه غير المتقن فهذا كما يجب حاملا حين يحمل أو حاكيا حين يحكي)[١] , وحَكَمَ السُّيوطي على مَنْ نزلت درجة ضبطه عن الحافظ الضابط بالحسن , حيث قال : (إذا كان راوي الحديث متأخرا عن درجة الحافظ الضابط مع كونه مشهورا بالصدق والستر وقد عُلِم أنَّ من هذا حاله فحديثه حسن)[٢]، ولهذا قال ابن حجر في رَدِّه على "ابن جماعة": (أنَّ قَيْد الاتصال إنما يُشْتَرط في رواية الصَّدوق الذي لم يُوصف بتَمَام الضبط والإتقان, وهذا هو الحسن لذاته)[٣] , ولم ولم يختلف أهل الحديث في أن لفظة الصدوق من ألفاظ التعديل, لكنهم اختلفوا في الاحتجاج بمن وصف بها أو الاعتبار والنظر في حديثه, والصحيح: أن الصدوق ممن يُحْتج بحديثه, فهو عند بعض أهل العلم كالثقة سواء , وعند آخرين ينزل عن الثقة قليلا، وعليه فإن اعتراض الصنعاني مردود عليه بما قدَّمنا, وكذلك قوله: (لاعُرْف في مقدار خفة الضبط), يُرَدُّ عليه, لأنَّ وجود تفاوت بين المراتب الخاصة بالجرح والتعديل، وكذلك معرفة منزلة كل مرتبة منها، وماتحتويه من العبارات؛ فكُلٌ معروف مشهور عند العلماء، فهم لم يقولوا: فلان خفيف الضبط؛ لكنهم أطلقوا عبارات تَدُلُّ على ذلك، وذلك واضح في كثير من ترجيحات علماء الجرح والتعديل، ولقد أخذ الصنعاني بتعريف ابن حجر , فقد قال: قد عَرَفْتَ مما سلف أنَّ رسم الصحيح ما اتَّصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله ... إلخ، ورسم الحسن بأنه ما اتصل سنده برواية من خف ضبطه إلى آخره, فقيد الضبط قد أخذ في الرسمين إنما اختلفت صفة خفته وخلافها فقد تغايرا تغاير الخاص والعام[٤], وتعاريف العلماء المتقدمين للحديث الحسن , عليها اعتراضات وانتقادات بيّنها العلماء, وسبب هذا الاضطراب في تعريف الحسن: كونه واقعا بين الصحيح والضعيف , فالحديث يَتَجاذَبُه طَرَفا الحديث الصحيح والضعيف , فليس رواته بالتّامّين الضبط فيُنْسبون الى الصحيح , وليسوا بمنزلة الضعفاء فيشملهم التضعيف.

(١) التمييز, ١/ ١٧٩

(٢) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي, ١/ ١٩١

(٣) النكت ١/ ٤٠٧

(٤) ينظر: توضيح الأفكار ١/ ٤٣٧-٤٣٨

المبحث الثالث: العموم والخصوص بين الحسن والصحيح من وجه

اعترض ابن دقيق العيد على تعريف الخطابي للحسن فقال: (وهذه عبارة ليس فيها كبير تلخيص ولا هي أيضا على صناعة الحدود والتعريفات فإن الصحيح أيضا قد عرف مخرجه واشتهر رجاله فيدخل الصحيح في حد الحسن. وكأنه يريد بهذا الكلام ما عرف مخرجه واشتهر رجاله مما لم يبلغ درجة الصحيح)[١] , فنقل زين الدين اعتراض التبريزي على ابن دقيق العيد فقال: (قال الشيخ تاج الدين التبريزي: فيه نظر ؛ لأنه – أي: ابن دقيق العيد – ذكر من بعد: أن الصحيح أخص من الحسن, قال : ودخول الخاص في حد العام ضروري, والتقييد بما يخرجه عنه مخل للحد وهو اعتراض متجه.)[٢], ونقله أيضا ابن الوزير[٣], لكن الحافظ[٤] تعقب التبريزي بقوله: (بين الحسن والصحيح عموم وخصوص من وجه, وذلك بين واضح لمن تدبره, فلا يرد اعتراض التبريزي, إذ لا يلزم من كون الصحيح أخص من الحسن من وجه أن يكون أخص منه مطلقا حتى يدخل الصحيح في الحسن انتهى.)[٥]

فتعقبه الصنعاني بقوله: (فأما قول الحافظ : إن بينهما عموما وخصوصا من وجه, فلا يتم على تقدير إرادة الحسن لذاته أو الحسن لغيره, بل على الأول بينهما عموم وخصوص مطلق , وعلى الثاني: بينهما تباين كما ستعرفه)[٦].

أقوال العلماء في المسألة: قال البقاعي: (فالصحيح إنما يطلق عليه الحسن مجازا باعتبار ما كان؛ لأن مطلق الضبط مشترط فيه وفي الحسن، ثم يشترط في الصحيح تمام ضبط راويه، فإذا أطلق عليه (الحسن) فبالنظر إليه باعتبار مطلق الضبط، ووجود الدرجة الدنيا، لا ينافي الدرجة العليا، كما سيأتي عند قوله: (كل صحيح حسن، لا ينعكس) وإن لم يرع فيه المجاز، فهو مباين للحسن؛ لأن الضبط المشترط فيه غير الضبط المشترط في الحسن، فليس نسبته من الحسن ، كنسبة الإنسان من مطلق الحيوان؛ لأن القدر الجامع بينهما – وهو الحياة – موجود في كل من الإنسان والفرس مثلا، على حد سواء، لا كذلك الضبط الذي في الصحيح والحسن, والقول فيهما كالقول في الواجب والمباح، فكما أن من قال: إن المباح جنس للواجب، يقال له: يلزمك أن تقول: إن النوع – وهو الواجب – يستلزم التخيير في فعله وتركه، فكذلك يلزم من قال: إن الحسن

---

(١) الاقتراح ١/ ٧

(٢) شرح التبصرة والتذكرة ١/ ٨١

(٣) التنقيح ١/٦٤-٦٥

(٤) النكت ١/٤٠٥

(٥) توضيح الأفكار ١/ ٤٣٧ .

(٦) المصدر نفسه ١/٤٣٩ .

جنس للصحيح، أن يقول: إن النوع – وهو الصحيح --يستلزم وجود خفة الضبط في راويه.) [١].
ونقل ابن سيد الناس[٢]عن ابن المواق قوله: (كل صحيح عند الترمذي حسن، وليس كل حسن صحيحا, فكل صحيح عنده حسن، وليس كل حسن صحيحا, ويشهد لهذا أنه لا يكاد يقول في حديث يصححه إلا: "حسن صحيح"، قلت–أي: ابن سيد الناس–: قد بقي عليه أنه اشترط في "الحسن" أن يروى نحوه من وجه آخر، ولم يشترط ذلك في الصحيح، فانتفى أن كون كل صحيح حسنا، نعم قوله: "وليس كل حسن صحيحا"؛ صحيح) [٣]. وقد نقل السخاوي تأييد شيخه الحافظ لتعقب ابن سيد الناس على ابن المواق بقوله:(قال شيخنا: وهو تعقب وارد، ورد واضح، انتهى)[٤]، وقال السخاوي:(أنهما يجتمعان فيما إذا كان الصحيح لغيره، والحسن لذاته، ويفترقان في الصحيح لذاته، والحسن لغيره، ويعبر عنه بالمباينة الجزئية، ثم رجع شيخنا، فقال: والحق أنهما متباينان; لأنهما قسيمان في الأحكام، فلا يصدق أحدهما على الآخر ألبتة، قلت: ويتأيد التباين بأنهما وإن اشتركا في الضبط، فحقيقته في أحدهما غير الأخرى; لما تقرر في المشكك من اختلاف أفراده، وأن من أقسامه كون معنى الشيء في بعض أفراده أشد من الآخر، وتمثيل ذلك ببياض الثلج والعاج على ما بسط في محاله، وهو مثل من جعل المباح من جنس الواجب لكون كل منهما مأذونا فيه، وغفل من فصل المباح، وهو عدم الذم لتاركه، فإن من جعل الحسن من جنس الصحيح للاجتماع في القبول غفل عن فصل الحسن، وهو قصور ضبط راويه)[٥]، وقال القاري:(الحسن والصحيح متباينان وليس بينهما عموم وخصوص مطلقا، فالضبط الذي في الحسن غير الضبط الذي في الصحيح، وهو المفهوم من كلام الشيخ على ما تحرر في حده)[٦].
حده)[٦].

الترجيح: يتبين مما سبق من كلام أهل العلم : أن بين الحسن والصحيح تباين, وليس بينهما عموم وخصوص مطلقا , ذلك لأن الضبط في التعريفين قد اختلفت صفتهما , فالضبط الذي في الحسن غير الضبط الذي في الصحيح , فالصحيح تام الضبط والحسن خفيف الضبط , والقول

---

(١) النكت الوفية ١/ ٢٢٣ .

(٢) محمد بن محمد بن محمد، المعروف بابن سيد الناس، الإمام، العالم، الحافظ، المحدث، فتح الدين، أبو الفتح اليعمري, سمع وقرأ، وارتحل وكتب، وحدث وأجاز، قال في "آثار الأدهار" كان إماما محدثا حافظا فصيحا، وهو من بيت علم، أجاز له جماعة من الشيوخ, وكان موته في سنة ٧٣٤ . ينظر: التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخرو الأول, ٤٥٥/١ .

(٣) النفح الشذي شرح جامع الترمذي,٣٢/١ .

(٤) فتح المغيث ١٢٥/١ .

(٥) المصدر نفسه ١/ ٨٧–٨٨

(٦)شرح نخبة الفكر ١/ ٣١٤

فيهما كالقول في الواجب والمباح, دل على ذلك قول البقاعي: (والقول فيهما كالقول في الواجب والمباح، فكما أن من قال: إن المباح جنس للواجب، يقال له: يلزمك أن تقول: إن النوع – وهو الواجب – يستلزم التخيير في فعله وتركه، فكذلك يلزم من قال: إن الحسن جنس للصحيح، أن يقول: إن النوع – وهو الصحيح –يستلزم وجود خفة الضبط في راويه، وكما أنه لما قال: (هما مأذون في فعلهما واختص الواجب بقيد زائد وهو أنه ممنوع من تركه) رد عليه: بأنه ترك فصل المباح، وهو أنه مأذون في تركه، فكذلك من جعل الحسن جنسا للصحيح؛ لأنهما يشترط في راويهما الضبط. واختص الصحيح باشتراط مزيد الضبط في الراوي، يرد عليه: بأنه ترك فصل الحسن، وهو اشتراط قصور ضبط راويه عن ضبط الصحيح، وكما أن الواجب والمباح نوعان تحت الحكم، فكذلك الصحيح والحسن نوعان للمقبول، فإنه يشملهما؛ لأنه خبر متصل السند بنقل عدل ضابط عن مثله، أو عدول يعضد بعضهم بعضا، غير شاذ ولا معلل، والله أعلم.)[١].

وعلى هذا لا يتم ما ذهب اليه الحافظ من أن بين الحسن والصحيح عموما وخصوصا من وجه, كما لا يتم ما ذهب إليه الصنعاني: من أن بينهما عموما وخصوصا مطلقا, وقد تردد الحافظ في الحكم على النسبة بين الحسن والصحيح , فقال مرة في بداية النكت : " فنسبة الشاذ من المنكر نسبة الحسن من الصحيح فكما يلزم من انتفاء الحسن عن الإسناد انتفاء الصحة"[٢] وهذا يعني أن بينهما عموما وخصوصا مطلقا, ثم قال في نفس الكتاب : " بين الحسن والصحيح عموم وخصوص من وجه وذلك بين واضح لمن تدبره"[٣], ثم تراجع عن ذلك كله كما نقله عنه تلميذه السخاوي : " ثم رجع شيخنا، فقال: والحق أنهما متباينان ; لأنهما قسيمان في الأحكام، فلا يصدق أحدهما على الآخر ألبتة "[٤].

المبحث الرابع: حديث كثير بن عبد الله في تكبيرات العيد بين الصحة والحُسْن

قال ابن الوزير:(فإن قيل هل يجوز العمل بما حكم الترمذي بتحسينه وتصحيحه, فإن ابن حزم قد زعم : أنه "مجهول" , وأن الحفاظ قد يعترضونه في بعض ما يحسنه أو يصححه)، ولقد رد الذهبي على ما قاله ابن حزم في الترمذي بقوله: (فإنه حافظ علم متقن مجمع عليه , ولا التفات إلى قول أبي محمد ابن حزم فيه– أي الترمذي– إنه مجهول...) [٥] , وقد اعتبر الذهبي[٦] : أن

(١)النكت الوفية ١/ ٢٢٤

(٢)النكت ١/٢٣٧ .

(٣) المصدر نفسه ١/٤٠٥ .

(٤)فتح المغيث ١/٨٧ .

(٥) التنقيح ١/٧٠.

(٦) ميزان الاعتدال ٣/٣٧٨ .

إخراجه لبعض من تكلم فيهم مثل: "كثير بن عبد الله المزني[١]" سبب من اسباب عدم اعتماد العلماء على تصحيحه وتضعيفه , وقد قيل فيه: متروك بمرة , وقال الشافعي وأبو داود عنه : ركن من أركان الكذب, ولقد ذكر ابن الوزير[٢] إخراج الترمذي لحديث تكبيرات العيد من طريق كثير بن عبد الله وحسنه , لقصور شواهده عن مرتبة الصحة , فقال :(والعجب أن "ابن النحوي[٣] " ذكر في خلاصته[٤] عن البيهقي[٥] : أن الترمذي قال : "سألت البخاري عنه يعني يعني : حديث كثير بن عبد الله في صلاة العيد فقال : ليس في الباب شيء أصح منه "[٦].)[٧]؛ "[٦].)[٧]؛ فقال الصنعاني : (بل العجب أن الحافظ ابن حجر: قال في "تلخيص الحبير" بعد ذكره لحديث عمرو بن عوف في تكبير صلاة العيد : " إنه قال البخاري والترمذي: إنه أصح شيء في هذا الباب انتهى".)[٨].

فتعقبه الصنعاني بقوله: (وقد قدمنا لك لفظ الترمذي وأنه قال: " أحسن شيء في هذا الباب"[٩] لا أصح, ولم ينقل عن البخاري تصحيحه.)[١٠], ثم قال الصنعاني: ومحل التعجب أن المنقول عن البخاري إنما هو: تصحيح رواية كثير بن عبد الله, ونقل البيهقي عن الترمذي إنما هي في رواية كثير وهي التي أخرجها الترمذي فاتفق الشيخ تقي الدين وهمان: **أحدهما:** نقل كلام البيهقي عن الترمذي عن البخاري أنه صحح رواية عمرو بن شعيب. **الثانية:** عزوه حديث عمرو بن شعيب إلى الترمذي ولم يرو الترمذي في تكبير العيد إلا حديث كثير بن عبد الله.

أقوال العلماء في المسألة: قال ابن رجب: (...ومنهم كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف، فإن الترمذي يصحح حديثه وقد مشى أمره غير واحد، وتركه الأكثرون وضرب أحمد على حديثه، ولم يخرجه في المسند.)[١١], وقال أيضا: (والترمذي-رحمه الله- يخرج حديث الثقة الضابط، ومن

---

(١) كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني المدني ضعيف أفرط من نسبه إلى الكذب من السابعة ر د ت ق, اتفقوا على ضعْفه، وضرب أحْمد بْن حنْبل على حديثه, مات سنة ثلاث وستين ومائة.(ت١٦٣هـ), ينظر: تاريخ الإسلام ٤/ ٤٨٥, والتقريب ١/ ٤٦٠.

(٢) ينظر: التنقيح ١/٧١-٧٢.

(٣) ابن الملقن.

(٤) خلاصة البدر المنير في تخريج كتاب الشرح الكبير للرافعي, ٢٣٥/١ .

(٥)السنن الكبرى, ٣/ ٤٠٤ برقم ٦١٧٣.

(٦) العلل الكبير للترمذي, , ٩٣/١برقم ١٥٣

(٧) التنقيح ٧٢/١

(٨) توضيح الأفكار ٤٧٢/١، وينظر: التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ٢/ ١٧١

(٩)سنن الترمذي ٨٤/٢ برقم٥٤٤

(١٠)توضيح الأفكار ١ /٤٧٢-٤٧٣

(١١) شرح علل الترمذي, ٢/ ٥٦٣

يهم قليلا، ومن يهم كثيرا، ومن يغلب عليه الوهم، يخرج حديثه نادرا، ويبين ذلك، ولا يسكت عنه. وقد خرج حديث كثير بن عبد الله المزني، ولم يجمع على ترك حديثه، بل قد قواه قوم، وقدم بعضهم حديثه على مرسل ابن المسيب، وقد ذكرنا ذلك (في مواضع), وقد حكى الترمذي في العلل، عن البخاري، أنه قال في حديثه "في تكبيرة صلاة العيدين"[١]: هو أصح حديث في هذا الباب، قال: وأنا أذهب إليه.)[٢]، وأجاب النووي عن تحسين الترمذي للحديث فقال: (فلعله اعتضد بشواهد وغيرها)[٣],وقال أيضا عن رواية أبي داود :(رواه أبو داود وآخرون بأسانيد حسنة، حسنة، فيصير بمجموعها صحيحا)[٤]، وقال زين الدين: بعد نقله لتصحيح ابن الصلاح لحديث:أبي سلمة[٥] عن أبي هريرة، عن النبي – ﷺ – : ((لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة)) [٦]: (وقد أخذ ابن الصلاح كلامه هذا من الترمذي فإنه قال بعد أن أخرجه من هذا الوجه : حديث أبي سلمة عن أبي هريرة عندي صحيح. ثم قال : وحديث أبي هريرة إنما صح ؛ لأنه قد روي من غير وجه.)[٧], وهذا يبين أن من عادة الترمذي: أن الحديث الحسن إذا روي من غير وجه ارتفع إلى درجة الصحة، وقد صرح بذلك عند هذا الحديث.

وقال علي القاري عن حديث كثير بن عبدالله في تكبيرات صلاة العيد:(رواه الترمذي , وقال: حديث حسن، وهو أحسن شيء في الباب...)[٨] .

الترجيح: مما سبق من كلام العلماء في حديث كثير بن عبدالله , فإن تصحيح الترمذي له ثابت , وذلك في كتاب العلل, وقد نقله بعض أهل العلم كما سبق , وإنما حسنه في سننه[٩], وقد تبع البخاري في تصحيحه للحديث كما تقدم , ومن المعروف لدى العلماء أن الترمذي , إذا جاء

---

(١)العلل الكبير للترمذي: أبواب الصلاة – في التكْبير في الْعيديْن , ٩٣/١برقم١٥٣, ولفظه: (سألْت محمدا عنْ هذا الْحديث يعْني: حديث عبْد الله بْن نافع , عنْ كثير بْن عبْد الله , عنْ أبيه , عنْ جده , أن النبي صلى الله عليْه وسلم كبر في الْعيديْن في الْأولى سبْعا قبْل الْقراءة , وفي الْآخرة خمْسا قبْل الْقراءة فقال: ليْس في الْباب شيْء أصح منْ هذا , وبه أقول.)

(٢) شرح علل الترمذي, ٢/ ٦١٢-٦١٣

(٣)خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام, ٨٣٢/٢

(٤) خلاصة الأحكام ٨٣١/٢ .

(٥) أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني قيل اسمه عبد الله وقيل إسماعيل ثقة مكثر من الثالثه مات سنة أربع وتسعين أو أربع ومائة (ت ١٠٤هـ) ع , ينظر: التقريب ١/ ٦٤٥

(٦) صحيح البخاري، كتاب الجمعة– باب السواك يوْم الجمعة ٤/٢ برقم٨٨٧, وصحيح مسلم, كتاب الطهارة – = باب السواك– ١/ ١٥١ برقم ٦١٢.

(٧)٨٨– شرح التبصرة والتذكرة , ١/ ٨٨ .

(٨)مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح, ١٠٧٠/٣

(٩) سنن الترمذي ٥٤٤/٨٣/٢.

الحديث الحسن عنده من طرق متعددة , فإنه يصححه , كما في هذا الحديث الذي جاء من طرق متعددة وشواهده كثيرة , نقلها الصنعاني[١] , وبذلك يزول تعجب الصنعاني وابن الوزير, من كلام كلام ابن النحوي والحافظ ابن حجر, وغيرهم ممن نقل تصحيح الحديث، ثم العجب من الصنعاني : حيث اضطرب في حكمه على الحديث وتردد فيه, فمرة يتعجب من تصحيحه , ثم يقول بتصحيحه! بعد مراجعته لسنن البيهقي: (واعلم أني راجعت سنن الحافظ أبي بكر البيهقي فرأيت فيه ما لفظه بعد سياقه لحديث كثير بن عبد الله قال أبو عيسى الترمذي سألت محمدا يعني البخاري عن هذا الحديث فقال: ليس في الباب شيء أصح من هذا وبه أقول, وقال: حديث عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في هذا الباب هو صحيح أيضا انتهى بلفظه. فعرفت أن البخاري صحح الحديثين حديث عمرو بن شعيب وحديث كثير بن عبد الله)[٢] , ومرة يتعجب من كلام الحافظ وابن دقيق العيد , ثم يقول بعد أن راجعه: (وبعد هذا هذا فلا عجب في نقل ابن دقيق العيد عن البيهقي عن الترمذي عن البخاري أنه قال في حديث عمرو بن شعيب إنه صحيح فإنه نقل صحيح لا عجب فيه ولا وهم)[٣]، ثم بعد أن ساق شواهد الحديث قال:(إذا عرفت هذا فأحسن الأحاديث في تكبير العيدين حديث أبي هريرة لما عرفت من رجال إسناده وتكون الأحاديث الأخر شواهد له فيقوي القول بهذه الصفة في التكبير ولعل بهذه الشواهد ينهض الدليل على ذلك ولو نقل المصنف رحمه الله هذه الشواهد لحديث كثير لقللت من التهجين على الترمذي في تصحيحه حديثه إن صح أنه صححه)، ثم أضاف عبارة تبين بقاء التردد عنده في تصحيح الحديث, رغم نقله عن البخاري والترمذي تصحيحهم للحديث , وكثرة شواهده : (ولو نقل المصنف رحمه الله هذه الشواهد لحديث كثير لقللت من التهجين على الترمذي في تصحيحه حديثه, إن صح أنه صححه)[٤].

المبحث الخامس: في مظان الحديث الحسن والرد على أبي الفتح اليعمري

تكلم ابن الصلاح في مقدمته عن مظان الحديث الحسن, وذكر أن من مظانه سنن أبي داود السجستاني , ثم قال :(فعلى هذا ما وجدناه في كتابه مذكورا مطلقا، وليس في واحد من الصحيحين، ولا نص على صحته أحد ممن يميز بين الصحيح والحسن، عرفناه بأنه من الحسن عند أبي داود, وقد يكون في ذلك ما ليس بحسن عند غيره، ولا مندرج فيما حققنا ضبط الحسن به على ما سبق)[٥]

---

(١) توضيح الأفكار ١/٤٧٦-٤٨٠

(٢) المصدر السابق نفسه ١/٤٧٤ .

(٣) توضيح الأفكار ١/٤٧٤-٤٧٥ .

(٤) المصدر نفسه ١/ ٤٨٠.

(٥)معرفة أنواع علوم الحديث، ويعرف بمقدمة ابن الصلاح, ١/ ٣٦

واعترض ابو الفتح اليعمري –ابن سيد الناس –, في" شرحه للترمذي" على ابن الصلاح فقال: (فلم يرسم شيئا بالحسن، وعمله في ذلك شبيه بعمل مسلم – الذي لا ينبغي أن يحمل كلامه على غيره– أنه اجتنب الضعيف الواهي، وأتى بالقسمين الأول والثاني، وحديث من مثل به من الرواة من القسمين الأول والثاني موجود في كتابه، دون القسم الثالث. فهلا ألزم الشيخ أبو عمرو مسلما من ذلك ما ألزم به أبا داود ؟ فمعنى كلامهما واحد...)[١]

فأجاب زين الدين على ابي الفتح اليعمري بقوله: (والجواب عنه: أن مسلما شرط الصحيح, بل الصحيح المجمع عليه فى كتابه, فليس لنا أن نحكم على حديث في كتابه بأنه حسن عنده, لما عرف من قصور الحسن عن الصحيح وأبو داود قال: إن ما سكت عنه فهو صالح, والصالح يجوز أن يكون صحيحا, ويجوز أن يكون حسنا, عند من يرى الحسن رتبة متوسطة بين الصحيح والضعيف)[٢].

فقال الحافظ ابن حجر بعد نقل جواب شيخه على أبي الفتح:(أجاب الحافظ صلاح الدين العلائي عن كلام أبي الفتح بجواب أمتن من هذا فقال ما نصه : (هذا الذي قال ضعيف وقول ابن الصلاح أقوى, لأن درجات الصحيح إذا تفاوتت فلا نعني بالحسن إلا الدرجة الدنيا منها والدرجة الدنيا لم يخرج مسلم منها شيئا في الأصول إنما يخرجها في المتابعات والشواهد)[٣].

تعقبه الصنعاني:(إبن الصلاح لم يقل في مسلم شيئا, إنما ألزمه أبو الفتح أن يجعل مسلما كأبي داود, ولا وجه عندي لإلزام أبي الفتح له أصلا, وذلك أن مسلما شرط: أن لا يخرج إلا الصحيح, وسمى كتابه به وقال: ما أدخلت فيه إلا ما صح , وأبو داود يقول: ما سكت عنه فهو صالح, وهي عبارة ليست نصا في شرطية الصحة في المسكوت عنه بخلاف مسلم فعبارته صريحة غير محتملة, فلأي شيء يقول إن في حديثه ما يتحمل الحسن كما في حديث أبي داود)[٤] .

أقوال العلماء في المسألة :قال ابن كثير عن سكوت أبي داود في كتابه: (ويروى عنه أنه قال: وما سكت عنه هو حسن)[٥]، وقال السخاوي بعد ذكر تعقب ابي الفتح اليعمري على ابن الصلاح : (قال بعض المتأخرين: (وهو تعقب متجه)، ورده شيخنا بقوله: (بل هو تعقب واه جدا لا يساوي سماعه) .وهو كذلك لتضمنه أحد شيئين: وقوع غير الصحيح في مسلم، أو تصحيح

(١)النفح الشذي ١/ ٢٤ –٢٥

(٢) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح, ١/ ٥٤

(٣)النكت ٤٣٣/١، وينظر: توضيح الأفكار ١٨/٢

(٤)توضيح الأفكار ١٨/٢

(٥)الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث,١/ ١١٦

كل ما سكت عليه أبو داود، وقد بين رده الشارح[١] ; بأن مسلما شرط الصحيح، فليس لنا أن نحكم على حديث في كتابه بأنه حسن.)[٢]

وقال السيوطي بعد ذكره جواب العراقي على أبي الفتح : (وثم أجوبة أخرى: منها: أن العملين إنما تشابها في أن كلا منهما أتى بثلاثة أقسام، لكنها في سنن أبي داود راجعة إلى متون الحديث، وفي مسلم إلى رجاله، وليس بين ضعف الرجل وصحة حديثه منافاة، ومنها: أن أبا داود قال: "ما كان فيه وهن شديد بينته"[٣]، ففهم أن ثم شيئا فيه وهن غير شديد لم يلتزم بيانه. ومنها: أن مسلما إنما يروي عن الطبقة الثالثة في المتابعات لينجبر القصور الذي في رواية من هو في الطبقة الثانية؛ ثم إنه يقل من حديثهم جدا، وأبو داود بخلاف ذلك.)[٤]

الترجيح : إن الصنعاني أصاب في قوله : (بأن ابن الصلاح لم يقل في مسلم شيئا, إنما ألزمه أبو الفتح أن يجعل مسلما كأبي داود ولا وجه عندي لإلزام أبي الفتح له أصلا). فلا وجه للإلزام هنا نعم, لكن العراقي والعلائي وابن حجر كان لا بد لهم من رد كلامه وبيان خطأ ما ذهب إليه , فلا يقال لم يلزم العلماء ابن الصلاح بما لم يقل , وتبين خطأ ما ذهب إليه أبو الفتح اليعمري من التسوية بين فعل مسلم في صحيحه, وبين فعل أبي داود في سننه، ثم إن كلام ابي داود هو الذي أشكل على العلماء في تقرير ما سكت عنه, هل هو من الحسن , أو هو الصحيح والحسن, فقال : (وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته ومنه مالا يصح سنده ، ما لم أذكر فيه شيئا فهو صالح وبعضها أصح من بعض.)[٥], والذي يراجع ما كتبه أهل الحديث: يجد يجد أن لهم وجوها عدة في حكمهم على ما سكت عنه في سننه ، وقد قال الحافظ : (فلا ينبغي للناقد أن يقلده في السكوت على أحاديثهم ويتابعه في الاحتجاج بهم، بل طريقه أن ينظر هل لذلك الحديث متابع فيعتضد به أو غريب فيتوقف فيه؟)[٦], وقد تناول ذلك السخاوي أيضا وانتهى إلى قوله : (والتحقيق التمييز لمن له أهلية النظر، ورد المسكوت عليه إلى ما يليق بحاله من صحة وحسن وغيرهما كما هو المعتمد ومن لم يكن ذا تمييز، فالأحوط أن يقول في المسكوت عليه: "صالح" ، كما هي عبارته، خصوصا وقد سلكه جماعة.)[٧]، وأما عن مشابهة سنن أبي داود بصحيح مسلم , فلا يستقيم , للفوارق الكبيرة بين الكتابين , ومنها :

---

(١) زين الدين في التقييد والإيضاح ١/ ٥٤

(٢) فتح المغيث ١/١٠٦-١٠٧

(٣)رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه، ١/٢٧

(٤)تدريب الراوي ١/ ١٨٥ .

(٥)رسالة أبي داود ١/٢٧

(٦) النكت ١/٤٣٩ .

(٧)فتح المغيث ١/ ١٠٥ .

١- يستلزم هذا القول وقوع غير الصحيح في مسلم, ويستلزم تصحيح كل ماسكت عليه أبو داود

٢- إن مسلما شرط الصحيح , والأحاديث الحسنة لم يخرج مسلم منها شيئا في الأصول إنما يخرجها في المتابعات والشواهد.

٣- قال أبو دود: ما كان فيه وهن شديد بينته, اي: هناك ما كان فيه وهن غير شديد لم يلتزم بيانه.

٣- أن مسلما إنما يروي عن الطبقة الثالثة في المتابعات لينجبر القصور الذي في رواية من هو في الطبقة الثانية , ويقل من حديثهم جدا , وأما أبو داود بخلاف ذلك.

٤- وأبو داود يقول ما سكت عنه فهو صالح وهي عبارة ليست نصا في شرطيه الصحة في المسكوت عنه بخلاف مسلم فعبارته صريحة غير محتملة.

الخاتمة

الحمد الله على توفيقه, ثم الصلاة والسلام على حبيبه, فهذه خاتمة البحث بعد توصيفه:

١- يُعد الإمام الصنعاني من المختصين في علوم الحديث؛ وهذا واضح من تعقباته على الحافظ ابن حجر من جهة، ومن جهة أخرى غزارة تأليفه في العلوم عامة وفي علوم الحديث خاصة.

٢- تبين من خلال هذا البحث وقوع الوهم أحياناً من الإمام الصنعاني في تعقبه على الحافظ، مع كثرة إلمامه بهذا الفن؛ وقد يقع الوهم من الحافظ ابن حجر , فيكون التعقب صوابا.

٣- ظهر من خلال هذا البحث، أنَّ العالم والإمام مهما بلغ من العلم وأكثر من التصنيف والتحقيق وبرع في ذلك، يبقى عُرضَة للخطأ والوهم وأنّ القصور يَلْحقُه لا مَحالة.

٤- ما أصاب به الصنعاني من تعقب أحيانا صَرّحنا بموافقته للصواب في التعقب, وأحيانا يكون التصويب ضِمنيا من خلال الترجيح والمناقشة.

٥- لم تكن تعقبات الإمام الصنعاني على الحافظ ابن حجر نقداً مُطلقاً فحَسْب، بل كان منها الاستدراك والترجيح.

المصادر

١- إسبال المطر على قصب السكر , محمد بن إسماعيل الصنعاني (ت١١٨٢هـ) , تحقيق محمد رفيق الأثري, مكتبة دار السلام–الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ–١٩٩٦م .

٢- الأعلام, خير الدين بن محمود الزركلي (ت١٣٩٦هـ), دار العلم للملايين,٢٠٠٢ م

٣- الاقتراح في بيان الاصطلاح, تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي المعروف بابن دقيق العيد ,(ت ٧٠٢هـ) , دار الكتب العلمية , بيروت.

٤- إنباء الغمر بأبناء العمر في التاريخ, لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني, تحقيق : د. محمد عبد المعيد خان, دار الكتب العلمية – بيروت , الطبعة:الثانية, ١٩٨٦م.

٥- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث, لأبي الفداء إسماعيل ابن كثير, تحقيق: أحمد محمد شاكر, دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع, الطبعة: الأولى، ١٤٣٥ هـ.

٦- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع, لمحمد بن علي الشوكاني، دار المعرفة, بيروت.

٧- التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول, أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي القِنَّوجي (ت١٣٠٧هـ) , وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية– قطر٢٠٠٧ م.

٨- تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام , لمحمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ) , تحقيق: بشار عوّاد معروف, دار الغرب الإسلامي, الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م.

٩- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي, عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ), تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي , دارطيبة.

١٠- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح, لزين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي, ت٨٠٦هـ تحقيق عبدالرحمن محمد عثمان, دار الفكر للنشر والتوزيع, بيروت, ١٣٨٩هـ – ١٩٧٠م.

١١- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير, عليبن أحمد بن حجر العسقلاني،ت ٨٥٢هـ, تحقيق: حسن بن عباس بن قطب, مؤسسة قرطبة – مصر, الطبعة: الأولى،١٩٩٥م

١٢- التمييز, مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ), تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي, مكتبة الكوثر – المربع , الطبعة: الثالثة، ١٤١٠هـ.

١٣- تنقيح الأنظار في معرفة علوم الآثار , محمد بن ابراهيم الوزير (ت٤٨٠ هـ), تحقيق محمد بن صبحي حسن حلاق (ت١٤٣٨ هـ), دار بن حزم بيروت, الطبعة: الأولى ١٩٩٩ م.

١٤- توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار , محمد بن إسماعيل الصنعاني (ت١١٨٢هـ),تحقيق: محمد محب الدين أبو زيد, مكتبة الرشد ناشرون – الرياض, الطبعة الأولى ٢٠١١ م.

١٥- الثقات , محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَدَ، التميمي، أبو حاتم، البُســتي (ت ٣٥٤هـ) , طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية, الطبعة: الأولى، ١٩٧٣ م.

١٦- ثمرات النظر في علم الأثر, محمد بن إسماعيل الصنعاني (ت١١٨٢هـ), تحقيق: رائد بن صبري بن أبي علفة, دار العاصمة للنشر والتوزيع–الرياض, الطبعة: الثانية, ٢٠١١م.

١٧- الجرح والتعديل, أبو محمد عبدالرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ), دار إحياء التراث العربي , بيروت, الطبعة: الأولى،١٩٥٢ م.

١٨- الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، لشمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، تحقيق: إبراهيم باجس عبد : دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٩م.

١٩- خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام, محيي الدين النووي (ت ٦٧٦هـ), حققه وخرج أحاديثه: حسين إسماعيل الجمل, مؤسسة الرسالة – بيروت, الطبعة: الاولى١٩٩٧م.

٢٠- ذيل طبقات الحفاظ للذهبي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، المحقق: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية.

٢١- رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه, أبو داود سليمان بن الأشعث السجِسْتاني، ت٢٧٥هـ، تحقيق: محمد الصباغ, دار العربية–بيروت, الطبعة: الثانية, ١٣٩٤هـ.

٢٢- سلم الوصول إلى طبقات الفحول, مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف "حاجي خليفة" (ت ١٠٦٧ هـ), تحقيق: محمود عبد القادر الأرناؤوط, إشراف وتقديم: أكمل الدين إحسان أوغلي, تدقيق: صالح سعداوي صالح, مكتبة إرسيكا– تركيا, ٢٠١٠ م.

٢٣- سنن الترمذي, محمد بن عيسى بن سورة الترمذي, (ت٢٧٩ هـ), حققه وخرج احاديثه: شعيب الأرنؤوط وسعيد اللحام , دار الرسالة العالمية– دمشق , الطبعة: الأولى, ٢٠٠٩ م.

٢٤- السنن الكبرى, أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ), تحقيق: محمد عبدالقادر عطا, دار الكتب العلمية، بيروت , الطبعة: الثالثة، ٢٠٠٣ م.

٢٥- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح (ت١٠٨٩هـ)، حققه: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م.

٢٦- شرح التبصرة والتذكرة، لزين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت٨٠٦هـ), تحقيق: عبد اللطيف الهميم وماهر ياسين الفحل, دار الكتب العلمية– بيروت , الطبعة: الأولى، ٢٠٠٢ م .

٢٧- شرح علل الترمذي, زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ), تحقيق: الدكتور همام عبدالرحيم سعيد, مكتبة المنار– الزرقاء , الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

٢٨- شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر, علي بن سلطان محمد، نور الدين الملا الهروي القاري (ت١٠١٤هـ), حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم, دار الارقم– بيروت.

٢٩- طبقات الشافعية, أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة، تحقيق : د. الحافظ عبد العليم خان, عالم الكتب – بيروت، الطبعة : الأولى, ١٤٠٧ هـ.

٣٠- العلل الكبير للترمذي, لمحمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: صبحي السامرائي وأبو المعاطي النوري ومحمود خليل الصعيدي, مكتبة النهضة العربية–بيروت, الطبعة:الأولى، ١٤٠٩هـ.

٣١- فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، لشمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

٣٢- الكامل في ضعفاء الرجال, أبو أحمد بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ), تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود, وعلي محمد معوض , الكتب العلمية – بيروت , الطبعة: الأولى،١٩٩٧م .

٣٣- كتاب التعريفات، علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت ٨١٦هـ), ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية –بيروت , الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م.

٣٤- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبدالله القسطنطيني الرومي الحنفي، نشر دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٣٥- مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي ت ٦٦٦هـ، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية–بيروت، الطبعة: الخامسة، ١٩٩٩م.

٣٦- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح, علي بن سلطان محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (ت ١٠١٤هـ), دار الفكر، بيروت , الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.

Sources

1. Asbal Al-Matar on Sugar Cane, Muhammad bin Ismail Al-Sanani (d.1182 AH), verified by Muhammad Rafiq Al-Athari - Riyadh, Dar Al-Salam Library, First Edition 1417-1996 AD.
2. Al-Alam, Khair Al-Din bin Mahmoud bin Muhammad bin Ali bin Faris, Al-Zarkali Al-Dimashqi (d. 1396 AH), House of Knowledge for the Millions, 2002 AD.
3. The Suggestion in Stating the Terminology, Taqi Al-Din Abu Al-Fath Muhammad bin Ali, known as IbnDaqiq Al-Eid, (d.702 AH), Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut.
4. The News of Immersion in the Children of Omar in history, Imam Shihab Al-Din Abi Al-Fadl Ahmad bin Ali bin Hajar Al-Asqalani, verified: Dr. Muhammad Abd Al-Muayed Khan, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya - Beirut, 2nd edition, 1406 AH - 1986 AD.
5. The Motivator of the High Explanation of the Abbreviation of Hadith Sciences, Imad Al-Din Abu Al-Fida Ismail IbnKatheer (d.774 AH), verified by: Abu Al-Ashbal Ahmad Muhammad Shaker, Ibn Al-Jawzi House for Publishing and Distribution, First Edition, 1435 AH.
6. Al-Badr Al-Talaa with Merits from after the Seventh Century, by the Scholar Muhammad bin Ali Al-Shawkani, Dar Al-Ma'rifah, Beirut.
7. The Crowned Crown is one of the Jewels of the Exploits of the other and first style, Abu Al-Tayyib Muhammad Siddiq Khan bin Hassan bin Ali IbnLotf Allah Al-Husayni Al-Bukhari Al-Qanuji (d.1307 AH), Ministry of Endowments and Islamic Affairs - Qatar, Edition: First, 2007 CE.
8. The History of Islam and the Liabilities of Celebrities and Pioneers, Shams Al-Din Abu Abdullah Muhammad bin Ahmad bin Othman bin Qaimaz Al-Dhahabi (d.748 AH), verified by: Dr. Bashar AwwadMaarouf, Dar Al-Gharb Al-Islami, first edition, 2003 AD.
9. Training the narrator in explaining Taqrib Al-Nawawi, Abd Al-Rahman bin AbiBakr, Jalal Al-Din Al-Suyuti (d. 911 AH), edited by: Abu QutaybahNazar Muhammad Al-Faryabi, Dar Taiba
10. Restriction and Clarification Explanation of the Introduction of Ibn Al-Salah, Al-Hafiz Zain Al-Din Abdul Rahim Bin Al-Hussein Al-Iraqi, (d. 806 AH), verified by Abdul Rahman Muhammad Othman, Dar Al-Fikr for Publishing and Distribution, Beirut, 1389 AH - 1970 AD.
11. The Prudent Summary of the Graduation of Hadiths of Al-Rafei Al-Kabeer, Abu Al-Fadl Ahmad Bin Ali Bin Muhammad Bin Ahmed Bin Hajar Al-Asqalani (d.852 AH), verified by: Abu Asim Hassan Bin Abbas Bin Qutb, Cordoba Foundation - Egypt, Edition: First, 1995 AD.

12. Discrimination, Muslim bin Al-Hajjaj Abu Al-Hassan Al-Qushayri Al-Nisabouri (d.261 AH), verified by: Dr. Muhammad Mustafa Al-Azami, Al-Kawthar Library - Al-Murabba ', Edition: Third, 1410 AH.
13. Revision of the Eyes on Knowledge of Archeology, Muhammad ibn Ibrahim Al-Wazeer (d.480 AH), verified by Muhammad bin Sobhi Hassan Hallaq (d. 1438 AH), Dar Bin Hazm Beirut, Edition: First 1424 AH -1999 CE,
14. Clarification of Ideas, Explanation of Refinement Al-Adhar, Muhammad bin Ismail bin Salah bin Muhammad Al-Hasani Al-Sanani (d.1182 AH), verified by: Muhammad Muheb Al-Din Abu Zaid, Al-Rashed Library Publishers - Riyadh, First Edition 1432 AH-2011 CE
15. Al-Thiqaat, Muhammad bin Habban bin Ahmed bin Habban bin Muadh bin Mu'abd, Tamimi, Abu Hatim, Al-Darami, Al-Basti (d. The Ottoman Encyclopedia of Hyderabad Dark India, Edition: First, 1393 AH = 1973.
16. The Fruits of Examining the Science of Archeology, Muhammad bin Ismail Al-San`ani (d. 1182 AH), verified by: Raed bin Sabri bin Abi Alfa, Dar Al Asimah Publishing and Distribution – Riyadh , 2nd edition, 1432 AH -2011 AD.
17. Al-Jarrah and Al-Ta'idil, Abu Muhammad Abd Al-Rahman bin Muhammad bin Idris bin Al-Mundhir Al-Tamimi, Al-Hanzali, Al-RaziibnAbiHatim (d. 327 AH), edition of the Ottoman Board of Knowledge - Hyderabad Deccan - India, Arab Heritage Revival House, Beirut-Lebanon, Edition: The first, 1271 AH 1952 CE.
18. Al-Jawaher and Al-Durar in the Translation of Sheikh Al-Islam IbnHajar, by Shams Al-Din Abu Al-Khair Muhammad bin Abdul Rahman bin Muhammad bin AbiBakr bin Othman bin Muhammad Al-Sakhawi (d. 902 AH), verified by: Ibrahim BagisAbd: Dar IbnHazm for printing, publishing and distribution, Beirut, edition : First, 1419 AH - 1999 CE.
19. Summary of Rulings on Missions of the Sunnah and the Rules of Islam, Abu Zakaria MuhyiddinYahya bin Sharaf Al-Nawawi (d. 676 AH).
20. The Tail of the Layers of the Preservation for Al-Thahabi , Abd Al-Rahman bin AbiBakr Jalal Al-Din Al-Suyuti (d. 911 AH), the verifier: Sheikh ZakariaOmairat, House of Scientific Books.
21. Abu Dawud's Message to the People of Makkah and others Describing his Sunnah, Abu Dawud Suleiman bin Al-Ash'ath bin Ishaq bin Bashir bin Shaddad bin Amr Al-Azdi Al-Sijastani verified by: Muhammad Al-Sabbagh, Dar Al-Arabiya - Beirut, 1394 AH.
22. Giving Access to the Classes of Stallions, Mustafa bin Abdullah Al-Qustantini, the Well-known Ottoman "Haji Khalifa" (d.1067 AH), Investigated by: Mahmoud Abdel-Qader Arnaout, Supervised and Presented by: Akmal Al-Din Ihsanoglu, edited by: Salih Saadawi Salih, IRCICA Library - Turkey , 2010 AD.
23. Sunan Al-Tirmidhi, Abu Issa Muhammad bin Isa bin Surat Al-Tirmidhi, he wrote his hadiths and commented on it: Shuaib Al-Arna`ut and Saeed Al-Lahham, Dar Al-Risala Al-Alamiah - Damascus, 2009
24. Al-Sunan Al-Kubra, Ahmad Bin Al-Hussein Bin Ali Bin Musa Al-Khosroujardi Al-Khorasani, Abu Bakr Al-Bayhaqi (d).
25. Gold Nuggets in the News of Gold, Abd Al-Hayy bin Ahmed bin Muhammad ibn Al-Imad Al-Akri Al-Hanbali, Abu Al-Falah (d. 1089 AH), verified by: Mahmoud Al-Arna'out, whose hadiths came out: Abd Al-Qadir Al-Arna'out, Dar IbnKatheer, Damascus - Beirut, 1986 AD.
26. Explanation of Al-Tabasrah and Al-Tazkara, Abu Al-FadlZain Al-Din Abd Al-Rahim Bin Al-Hussein Al-Iraqi, verified by: Abd Al-Latif Al-Hameem - Maher Yassin, Dar Al-Kutub Al youmih, Beirut ,2002.

27. Explanation of Al-Tirmidhi's Ailments, Zain Al-Din Abdul Rahman bin Ahmed bin Rajab Al-Hanbali (d. 795 AH), verified by: Dr. Hammam Abdul Rahim Saeed, Al-Manar Library - Zarqa, First Edition, 1987 AD
28. Explanation of the elite of thought in the terminology of the people of the effects, Ali bin (Sultan) Muhammad, Abu Al-HasanNur Al-Din Al-Mulla Al-Harawi Al-Qari (d.1014 AH). Al Arqam, Beirut.
29. Tabaqat Al-Shafi'i, Abu Bakr bin Ahmed bin Muhammad bin Omar bin QadiShahba, investigation by: Dr. Al-Hafiz Abdul-Alim Khan, The World of Books - Beirut, Edition: First, 1407 AH.
30. The Great Causes of Al-Tirmidhi, Muhammad bin Isa bin Surah bin Musa bin Al-Dhahak, Al-Tirmidhi, Abu Issa (d.279 AH), edited by: Subhi Al-Samarrai, Abu Al-Maati Al-Nuri, Mahmoud Khalil Al-Saidi, The World of Books, Arab Renaissance Library - Beirut, Edition: first, 1409.
31. Fath Al-Moghith, Explaining the Fee of the Hadith to the Iraqi, by Shams Al-Din Abu Al-Khair Muhammad bin Abdul Rahman bin Muhammad bin AbiBakr bin Othman bin Muhammad Al-Sakhawi, edited by: Ali Hussein Ali, The Sunnah Library- Egypt, Edition: First, 2003 CE.
32. Al-Kamil fi Wafa'a Al-Rijal, Abu Ahmad bin Uday Al-Jarjani (d. 365 AH), edited by: Adel Ahmad Abd Al-Muawjid, and Ali Muhammad.
33. The Book of Definitions, Ali bin Muhammad bin Ali Al-Zain Al-Sharif Al-Jarjani, was seized and corrected by a group of scholars under the supervision of the publisher, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya – Beirut.
34. Disclosure of Al-Zonoun on the Topics of Books and the Arts, by Mustafa bin Abdullah Al-Qustantini Al-Rumi Al-Hanafi, published by Dar Al-Kutub Al-Alami - Beirut.
35. Mukhtar As-Sahah, Zain Al-Din Abu Abdullah Muhammad bin AbiBakr bin Abdul Qadir Al-Hanafi Al-Razi, edited by: Yusuf Al-Sheikh Muhammad, Modern Library - Beirut, Fifth Edition,1999 CE.
36. Mirqat Al-MufatehSharhMishkat Al-Masabeeh, Ali bin (Sultan) Muhammad, Abu Al-HasanNur Al-Din Al-Mulla Al-Harawi Al-Qari (d.1014 AH), Dar Al-Fikr, Beirut, First Edition, 1422 AH - 2002 CE.